

الآثار السورية بين الأصلة والتزوير الدولي



سارة عيسى

تكرر الحلو والاقتراحات هذه الفترات من قبل الأمم المتحدة، للتدخل في معالجة مسائل التراث السوري وتحليلها من إرهاب يرميها بأ مجرم ظالمه وبوجهه، اقتراحات تبدو كإذاحة العتب عن أكتافهم بعد أن وقفوا متفرجين على الدمار طوال ٥ سنين، وبعد أن استهلكوا كل شعاراتهم وتصريحاتهم وتدياناتهم وإداناتهم، ليهبو الآن بعد الدمار الذي حصل، لإيجاد حلول عملية على الأرض، ولتحليل رائد على مستوى العالم بمجرد صور وأشعة لبيزري، تتنهى بتصاصيم ثلاثية الأبعاد لا قيمة تذكر لها سوى أنها صور لحضارة جاهدوا لتمديريها وإقصاها عن الوجود.

يقول الدكتور مایكل كراب، عالم البحث الجنائي

الألماني في مجال الآثار لصحيفة (دي سايت)

الألمانية: «ما زلت أكافح لإيجاد قانون يضمن

حماية الآثار من التداول في الأسواق، ونسق قانون

جيد يحمي هذه الآثار التي تأتيها من الشرق

الأوسط». يتبع الدكتور كراب: «عندما نجد قطعة

ثمينة لدى عائلة سويسرية، لن تخفي أي منها

حصلت عليها من السفينة، بالتأكيد اشتراها من

تجار أعطوها شهادة منشأ تبدو قانونية».